

وفي الجلسة ٤٤٤٠ المعقودة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أدلى الرئيس ببيان بالنيابة عن المجلس^(٨)، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يرحب بإتياح بتقرير البعثة المشتركة بين الوكالات، ويؤيد تأييدا تاما المبادرات التي تم اتخاذها من أجل تنفيذ توصياته؛

يؤكد أنه يجب أن يظل تعزيز التكامل دون الإقليمي هو الهدف الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة؛ ويؤكد ضرورة تعزيز قدرات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛

يشدد على أهمية اتخاذ تدابير لتنمية التعاون والتنسيق بين الهيئات الحكومية وكيانات منظومة الأمم المتحدة التي تستطيع التأثير في الحالة في غرب أفريقيا؛

يؤكد أيضا ضرورة تعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على مراقبة التدفق غير المشروع للأسلحة الخفيفة ووضع حد له ومراقبة تكوين الميلشيات ووضع حد له؛

يناشد بقوة المجتمع الدولي تقديم المساعدة المالية اللازمة لبرنامج نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين وللأنشطة الأخرى المعززة للسلم في سيراليون.

(٨) S/PRST/2001/38.

١٨ - تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنطقة وسط أفريقيا في صون السلم والأمن

الإجراءات الأولية

للجلسة، تبين عدة أمور، منها بطء وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة وسط أفريقيا؛ والصعوبات التي تواجه تطوير هياكل التعاون الإقليمي؛ ومشكلة بناء السلم، بما في ذلك الحاجة لتعبئة موارد كبيرة لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وفي الجلسة نفسها، استمع المجلس إلى إحاطات من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والمدير القطري لمنطقة جنوب - وسط أفريقيا والبحيرات الكبرى بالبنك الدولي، ومديرة مكتب منع الأزمات والإنعاش التابع لبرنامج

مفتوحة أمام الجميع. وفيما يتصل بليريا، أعرب عدد من الوفود عن قلقهم إزاء الحالة الأمنية في البلد، وأكدوا أهمية استمرار مشاركة المجتمع الدولي في البلد، وخاصة بالنظر إلى التطورات في سيراليون.

ووجه ممثل الولايات المتحدة الانتباه إلى مسألة الجزاءات المفروضة على ليريا، وأوضح أنه سرعان ما سينظر المجلس في تجديد تلك الجزاءات أو تشديدها حيث أن الرئيس تايلور يواصل انتهاك الحظر المفروض على توريد الأسلحة وعلى تصدير الماس. كما أضاف أن المجلس يجب أن يوقع جزاءات على الأفراد المسؤولين عن التهديدات المستمرة للسلم وللعملية الانتخابية^(٧).

(٧) المرجع نفسه، الصفحة ٣١.

المقرر المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢
(الجلسة ٤٦٤٠): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٦٣٠ المعقودة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أدرج المجلس في جدول أعماله البند المعنون "تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنطقة وسط أفريقيا في مجال صون السلم والأمن"، ورسالة مؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الكاميرون^(١)، يحيل بها وثيقة معلومات أساسية

(١) S/2002/1179.

وشدد المدير القطري لبلدان جنوب وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى في البنك الدولي على الارتباط القائم بين التنمية والصراعات، مشيراً إلى أن الإخفاقات الشديدة من الناحية السياسية وفي مجال التنمية الاقتصادية كانت من بين الأسباب الجذرية الرئيسية للصراعات، التي تلحق آثارها أضراراً بالغة بجهود التنمية. وأشار إلى أن البنك الدولي يتدخل من خلال مجموعة متكاملة من الأدوات والنهج، ويولي اهتماماً خاصاً للاقتصاد السياسي للتعاش في البلدان الخارجة من الصراع، وإن كان قد حذر من أنه يتعين على القيادة السياسية أن تهيئ أفضل بيئة ممكنة لنجاح مساهمات البنك الدولي. وأخيراً، أشار إلى أن برنامج التسريح وإعادة الإدماج المتعدد البلدان، الذي وضعه البنك الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، والذي يسعى إلى تفعيل الإستراتيجية الإقليمية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، هو برنامج مكمل للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة^(٥).

وأكدت أيضاً مديرة مكتب منع الأزمات والإنعاش التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الارتباط بين الفقر والصراعات، وهو ما يستلزم وضع برامج إنمائية لتوطيد أركان السلام ومنع استئناف الصراع. وقالت إن العناصر الرئيسية للإطار الاستراتيجي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تتمثل في منع نشوب الصراع، والإنعاش، وبناء السلام، وبناء قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي ذلك السياق، عرضت عدداً من الأنشطة التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي في وسط أفريقيا، وخاصة في مجالات نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وبناء القدرات، ورفع مستوى الوعي على صعيدي المجتمع المحلي والدولة على حد سواء^(٦).

(٥) المرجع نفسه، الصفحات ٦ إلى ١٠.

(٦) المرجع نفسه، الصفحات ١٠ إلى ١٢.

الأمم المتحدة الإنمائي، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأدلى ببيانات كل أعضاء المجلس، وكذلك ممثلو بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو (بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا) وجمهورية الكونغو الديمقراطية والدايمرك (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)^(٧) ومصر وغينيا الاستوائية وغابون واليابان، والمراقب الدائم لمنظمة الوحدة الأفريقية، ونائب الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا^(٨).

وأعرب الأمين العام المساعد للشؤون السياسية عن قلقه البالغ إزاء الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والإنسانية في كثير من بلدان المنطقة دون الإقليمية، وأشار إلى أن العديد من الصراعات المسلحة في بلدان وسط أفريقيا تقوض الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار. وأكد ضرورة بذل جهود على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي لمعالجة التحديات الشاملة التي تواجه بلدان وسط أفريقيا. وبعد أن أشار إلى أن الأمم المتحدة تنشط بصورة مكثفة في مساعدة المنطقة، وخاصة من خلال تشجيع تطوير قدرات المنطقة دون الإقليمية في مجال الإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات، وإيفاد المبعوثين الخاصين، والإذن بعمليات لحفظ السلام وبناء السلام، وإنشاء اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية في وسط أفريقيا، شدد على أهمية أن تضطلع دول وسط أفريقيا بدور قيادي وأن تظهر الإرادة السياسية اللازمة^(٩).

(٢) انضم إلى البيان كل من إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا.

(٣) كانت جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية وغابون ممثلة بوزراء خارجية كل منها.

(٤) S/PV.4630، الصفحات ٤ إلى ٦.

شامل يأخذ في الحسبان البعد الاجتماعي-الاقتصادي والإنساني والأمني بالإضافة إلى البعد المتعلق بحقوق الإنسان. وأعرب ممثل اليابان عن تأييده للتوصية الداعية لتعزيز العلاقة بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية، الذي طرحه الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن، المعني بمنع نشوب الصراعات وحلها في أفريقيا^(٨). وأعرب المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي عن اعتقاده أن الشراكة فيما بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون إقليمية يجب أن تتأسس على مبدأ المسؤولية المشتركة في عمليات حفظ السلام^(٩).

وفي غضون ذلك، رأت ممثلة الدانمرك، نيابة عن الاتحاد الأوروبي، أن أحد الشروط الهامة لتوطيد أركان السلام والديمقراطية والاستقرار الاقتصادي في المنطقة إنما يتمثل في وجود الإرادة السياسية الصادقة في سبيل التعاون. فلو أعربت دول وسط أفريقيا عن عزم سياسي صادق على التعاون، فإن الأمم المتحدة ستساعد على تعزيز القدرات المؤسسية للمنطقة^(١٠). وعلاوة على ذلك، لاحظ ممثل الولايات المتحدة أن التعاون الإقليمي يتطلب وجود دول وطنية مستقرة وصحية، مضيفاً أنه لا يمكن توفير المساعدة الدولية الفعالة حتى تعمل كل دولة في المنطقة وتنجح في عملها^(١١).

وأعرب عدد من الوفود عن تقديرهم للعمل الذي تضطلع به اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية في وسط أفريقيا، وللدور الهام الذي تلعبه في إعادة تنشيط الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وفي تيسير إنشاء الجماعة لعدد من الآليات، من بينها ميثاق لعدم الاعتداء فيما

(٨) المرجع نفسه، الصفحة ٣٤.

(٩) S/PV.4630 (Resumption 1)، الصفحة ٦.

(١٠) S/PV.4630، الصفحة ٣١.

(١١) S/PV.4630 (Resumption 1)، الصفحة ١١.

وأشار رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن بناء السلام يستلزم إتباع نهج شامل، وأبرز أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي مكلف بموجب الميثاق بأن يضطلع بدور في معالجة الأسباب الجذرية للعنف والمساعدة في عمليات بناء السلام. ومع تسليمه بأهمية التأثيرات العابرة للحدود، قال إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي سيواصل الدعوة لإنشاء قدرة تنسيقية للأمم المتحدة على المستوى دون الإقليمي في وسط أفريقيا. وفي حين رحب بالتقدم المحرز في الآونة الأخيرة في عدد من دول وسط أفريقيا، فقد أعرب عن أسفه لاستمرار الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية للمنطقة. وأعرب عن اعتقاده أن من الضروري لبلدان المنطقة دون الإقليمية أن تتولى بنفسها قيادة عملية إعادة الإعمار فيها. وأعرب عن أمله في نجاح ما قرره المجلس الاقتصادي والاجتماعي من إنشاء فريق استشاري مخصص، بناء على طلب البلدان، لدراسة الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية^(٧).

وتناول المشاركون في بيانهم عددا من الموضوعات العامة، من بينها أهمية تولي الأفارقة لزمم عمليات بناء السلام؛ ووضع برامج لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ ومكافحة الاتجار في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وضرورة توفير المساعدات الدولية، فضلا عن الموارد المالية والمادية؛ وعقد مؤتمر دولي للسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى؛ واقتراح بإنشاء مكتب إقليمي للأمم المتحدة؛ وتنسيق واتساق أنشطة الأمم المتحدة في وسط أفريقيا.

وأعرب معظم المتكلمين عن قلقهم إزاء انتشار واستمرار الصراعات في أنحاء وسط أفريقيا، وتفشي الفقر في منطقة تمتلك موارد طبيعية وفيرة. وأكد كثير من المندوبين أن بناء السلام في وسط أفريقيا يستلزم إتباع نهج إقليمي

(٧) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤.

يرحب بالجهود المبذولة على صعيد المنطقة دون الإقليمية من أجل التشجيع على منع نشوب الصراعات في وسط أفريقيا وإدارتها وفضها؛

يُقر بالدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع الانتحار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ ويؤكد ضرورة تشجيع وتعزيز الشراكة بين منظومة الأمم المتحدة ووسط أفريقيا وتعزيزها في ميدان صون السلم والأمن؛

يعيد تأكيد أهمية برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في نطاق عملية تسوية الصراعات في وسط أفريقيا؛

يوصي بدمج الدعم المقدم لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ولايات عمليات حفظ السلام وتوطيده، كلما كان ذلك مناسباً؛ ويؤكد أهمية إتباع نهج شامل ومتكامل وثابت ومنسق في معالجة مشاكل السلام والأمن والتنمية في أفريقيا الوسطى.

بين دول الجماعة؛ ومجلس للسلام والأمن في وسط أفريقيا؛ وقوة متعددة الجنسيات لوسط أفريقيا؛ ونظام الإنذار المبكر لوسط أفريقيا؛ ومركز دون إقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا. وفي الوقت نفسه، أعرب بضعة متكلمين عن أسفهم لعدم عمل تلك الأدوات بصورة كاملة حتى ذلك الوقت^(١٢).

وفي الجلسة ٤٦٤٠ المعقودة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أدرج المجلس في جدول أعماله مرة أخرى رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الكاميرون^(١١) وأدلى الرئيس (الكاميرون) ببيان بالنيابة عن المجلس^(١٣)، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

(١٢) S/PV.4630، الصفحة ٢٥ (جمهورية الكونغو الديمقراطية)؛ والصفحة ٢٩ (غينيا الاستوائية).

(١٣) S/PRST/2002/31.

١٩ - رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتشاد لدى الأمم المتحدة الإجراءات الأولية

المداولات التي أجريت في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٦٥٩)

في رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، ابلغ ممثل تشاد المجلس بأنه إلحاقاً برسائله المتعلقة بإحالة وثيقة تتصل بموقف تشاد من الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن حكومة تشاد ترغب في الإعراب عن رأيها أمام مجلس الأمن^(١).

وفي الجلسة ٤٦٥٩ المعقودة كجلسة خاصة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، نظر المجلس في البند المعنون "رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتشاد لدى الأمم المتحدة". وأجرى أعضاء المجلس مناقشة بناءة مع ممثل تشاد.

(١) S/2002/1317.